

في الدعوى المقامة

المستأنف
المستأنف ضدها

من/ المتهم
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2024/09/25م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (1446-99-106) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

الأستاذ/ ...
الأستاذ/ ...
الدكتور/ ...
رئيساً
عضواً
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2023-104564) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من الوكيل/ ...، سجل مدني رقم (...)، بموجب الوكالة رقم (...).

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عن طريق جمرک ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1431/09/27هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة فحص الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (...) بتاريخ 2010/02/16م، المتضمن عدم المطابقة من حيث أطراف التوصيل، وأبعاد القابس، والمصهرات، وأبعاد المقبس، وتركيب المقبس، والمفاتيح، والغوالق، ومسافات الزحف والخلوص، والمقننات والأشكال والمقاسات، وارتفاع درجة الحرارة، وتم مخاطبة المستورد بالنتيجة من قبل الجمرک إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التابعة لذلك، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعاً للتكرار.

وبإطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن التعهد محل الدعوى غير منتج لآثاره النظامية لانتهاؤه صلاحيته ولا يصح الاحتجاج بموجبه، كما تدفع بعدم صحة المحرر محل الضبط وعدم مشروعية النتيجة، وأن نتيجة المختبر شكلية لا جوهرية، كما أن التعهد السندي جاء خالياً من

البيانات الأساسية محل الدعوى، وأن القصد الجنائي غير متوفر لديها وأن دليل حسن نيتها هو توقيعها على التعهد السندي والالتزام بإرجاع الإرسالية خلال المدة المحددة نظاماً، كما تدفع بعدم أحقية المدعية بمطالبتها لتقادم الدعوى حيث وردت الإرسالية بتاريخ 1431/09/27هـ وصدر تقرير الفحص المختبري بتاريخ 1432/03/13هـ. وقيدت الدعوى لدى اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض بتاريخ 2022/03/28م أي بعد وقوع المخالفة بمدة تزيد عن 13 سنة وهي فترة تتجاوز المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ/2) من المادة (176) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت بطلب قبول الاستئناف، وإلغاء القرار الابتدائي والحكم مجدداً بعدم إدانة المؤسسة المستوردة وإخلاء سبيلها من هذه الدعوى.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها بتاريخ 2024/01/07م وتمكينها من حقها في الرد لمدة (45) يوماً دون أن تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/12/13م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2024/01/03م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابها ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما دفعت به المستأنفة من أن التعهد محل الدعوى غير منتج لآثاره النظامية لانتهاء صلاحيته ولا يصح الاحتجاج بموجبه فمردود، بالنظر إلى إنه لما كان المعول عليه في المسائل الجزائية- والتي تعد مخالفات وجرائم التهريب الجمركي من جنسها- أنه لا يلزم أن يتقيد الإثبات فيها بطرق معينة كما أنه ليس من الضروري أيضاً أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها قرار الإدانة بالتهريب قائمة على اختصاص كل دليل منها بالقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بالنظر إلى أن الأصل في تلك الوقائع عند إثباتها أن تكون الأدلة بصددها متساندة يكمل بعضها بعضاً وتتألف منها مجتمعة قناعة الجهة النازرة للدعوى وبالتالي لا يستقيم مسلك مناقشة كل دليل على حدة بمعزل عن بقية المستندات والأدلة والقرائن بل يصبح المعتمد متمثلاً في كفاية أن تكون الأدلة والقرائن بمجموعها مؤدية إلى تكوين قناعة تلك الجهة واكتمال توجهها في استقرار عقيدتها واطمئنانها، ذلك أن الفعل المؤثم ليس في واقعه مواخذة المستورد بمخالفة التعهد المأخوذ عليه لأن الفعل المشكل لجرم التهريب الجمركي يتجسد في إدخال أو محاولة إدخال الإرسالية دون إتمام فسحها من جهة الاختصاص و ما سند التعهد سوى مستند من أوراق الإرسالية لتجهيز بدء التخليص الجمركي لها يستفاد منه تذكير المستورد بامتثال الواجب العام والمعلوم من المستورد بالضرورة بعدم التصرف بالإرسالية إلا بعد الإذن له بذلك، وأما ما دفعت به من عدم توفر القصد الجنائي في ضوء علمها بأن الإرسالية كانت محلاً للتعهد بعدم التصرف فيها قبل إجازتها، وأما بشأن ما دفعت به المستأنفة من انقضاء الدعوى بالتقادم لمضي أكثر من خمس سنوات من وقوع المخالفة فمردود، بالنظر إلى أن أعمال التهريب وما في حكمه تكون مدة التقادم فيها خمسة عشرة سنة وفقاً لما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (176) من نظام الجمارك الموحد، وحيث إنه بالاطلاع على تاريخ البيان الجمركي (1431/09/27هـ) وتاريخ قيد الدعوى حسب الظاهر في نظام حياذ بتاريخ 2022/03/28م الموافق (1443/08/25هـ) يتضح عدم انطباق مدة التقادم على الواقعة محل الدعوى، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكسبون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه فيما يتعلق بالإدانة بالتهريب الجمركي وعقوبة بدل المصادرة، مع تعديل مبلغ الغرامة الجمركية المحكوم بها لتكون بمقدار مثلي الرسوم الجمركية للصنف المخالف، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2023-104564)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفضه موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي بما قضى به من الإدانة، وبإلغاء المصادرة، مع تعديل الغرامة الجمركية المحكوم بها لتكون بمقدار مثلي الرسوم الجمركية للصنف المخالف، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض
قرار رقم: CR-2024-230135
الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-230135

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة
الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.

